

المقابل تجميد ضريبة الأرباح الرأسمالية بالبورصة لثلاث سنوات إضافية، وأزاحت هذه الضريبة عن عاتق الأغنياء كبار المستثمرين والمضاربين. وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي سيفضل البورصة على المشاريع الإنتاجية (التي تحتاج إليها مصر مستقبلاً لسداد ديونها) ليحني أكبر الأرباح على حساب صغار المضاربين، ثم ينسحب خارج السوق المصرية باستثماره وأرباحه. وأن ما يروجه النظام المصري حول ضرورة إعادة توزيع الدعم بشكل عادل ليصل إلى مستحقه، غير قابل للتطبيق عملياً في ظل غياب قواعد بيانات دقيقة لدى الحكومة، فضلاً عن عدم وجود ما يشير إلى إمكانية علاج مساوئ البيروقراطية المصرية قريباً.

يعلم الصندوق أن مصر تسير نحو مكن الخطر، ويحثها على مواصلة السير بنفس الاتجاه و بسرعة أكبر.

الخلاصة أن الأميركي يطبق نظرية «الضفدع المغلي» على مصر (بنفسه وعبر وسطائه) باستخدام 3 وسائل إنهك بالتزامن، مع عدم الإخلال بشرط «التصاعد البطيء» لهذا الإنهك:

إغراق مصر في دوامة القروض، وإلزامها بقرارات تؤدي في النهاية إلى تحطيم وسائل الإنتاج وانتزاع بقيتها من يد الدولة، وتقليل حجم الطبقة الوسطى.

إبقاء جذوة عصابات الإرهاب الوهابي مشتعلة في سيناء، أو على الأقل عدم تسهيل إخمادها بدعم معلوماتي استخباري أو تجفيف شبكات التمويل، لتظل مصر في احتياج دائم إلى صفقات سلاح «مقننة» كما و كيفاً. وهي صفقات لا تكون في النهاية من نصيب روسيا (على الأقل الأساسية والضخمة منها) كما أثبتت التجربة عملياً بالعامين الأخيرين بعكس ما يشاع إعلامياً، بل تكون من نصيب دول تنتمي إلى الناتو، وبنمويل من دول خليجية متحالفة مع الناتو.

تشجيع اندفاع القرار المصري باتجاه سياسات من شأنها تجذير الخلل في توزيع الثروة، مع نصف ما تبقى من مكاسب اجتماعية/اقتصادية قديمة للطبقات الأشد فقراً. لتتحول هذه الخريطة الاجتماعية المشوهة إلى «قنبلة اجتماعية غامضة»، ليس من المعلوم كيفية أو توقيت انفجارها.

الفخ الأميركي ليس مخصصاً لمصر وحدها. ربما يجب على تونس بالذات أن تنتخب وتتأمل كل ما يحدث في مصر بتركيز. فالحالة التونسية هي الأقرب شبيهاً للمصرية عند الحديث عن إمكانية تطبيق نظرية «الضفدع المغلي» بالمنطق نفسه والهدف نفسه. وتونس على الأرجح هي الهدف التالي في القائمة بعد مصر مباشرة. لكن لكل حادث حديث، والحديث الآن حول: هل سيقفز الضفدع من الماء الساخن قبل فوات الأوان؟ وإن قرر أن يفعل، فهل تبقى بقدميه ما يكفي من قوة لازمة لوثبة كهذه؟

* كاتب مصري

الخرانة الأميركية لـ «رويتز». أن واشنطن تدعم القرض وتراه مهماً وضرورياً لمصر، على تواصل مع إدارة الصندوق التي تسعى لضمان تمويل القرض بالكامل من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، فإن هذا يعني أن واشنطن هي أكبر المشجعين، بل والمحرضين، على سياسة الاقتراض التي تورطت بها مصر. هذا التشجيع يظل قائماً بمعزل تام عن تغير رؤساء وحكومات مصر، أو أي تذبذب طفيف قد يطرأ على العلاقة بين واشنطن والقاهرة من وقت إلى آخر.

ليس السؤال هل ستنجح مصر في علاج اقتصادها وسداد ديون القروض في السنوات المقبلة، أم لا. بل السؤال هو: هل يريد الصندوق لمصر أن تنجح في سداد ديون القروض؟

لفهم حجم الخطر الذي يهدد مصر، يكفي أن نعلم أن ديون البرتغال واليونان وأوكرانيا (أول ثلاث دول في قائمة أكبر دين للصندوق)، هي بالترتيب: 21,7 و 16,6 و 11,3 مليار دولار. أي أن مصر بقرض 12 مليار بواقع 4 مليارات لمدة 3 سنوات، ستتخذ موقعها المتقدم في قائمة الدول المدينة للصندوق، من بين أكثر من 70 دولة مدينة للصندوق، لم تنجح إلا 11 دولة فقط منذ عام 2000 في سداد كامل ديونها، هي كوريا الجنوبية، البرازيل، روسيا، الأرجنتين، الأوروغواي، تركيا، لاتفيا، المجر، مقدونيا، رومانيا، آيسلندا. وبين هذه الدول دول صناعية كبرى، وأخرى تنتمي للناتو أو تحت مظلته فلن يسمح بانهارها، فضلاً عن المجر التي «طردت» الصندوق حرفياً عبر مطالبته رسمياً بالرحيل حماية لاستقلالها الاقتصادي، وأعدت ما تلقته من قرض لم تكن تحتاج إليه أصلاً. فما موقع مصر، في ظل ظروفها الحالية، في معادلات قوة الاقتصاد واستقلالية القرار قياساً بهذه الدول؟

يعلم صندوق النقد الدولي (بما يعبر عنه من إرادات قوى تدور غالبيتها العظمى في الفلك الأميركي) أن ما وصف بأنه «أكبر تدفق نقدي بتاريخ مصر» عبر القروض الخليجية، لم ينقذ الاقتصاد المصري من الانحدار السريع. وأن مصر لا تمتلك رؤية - فضلاً عن خطة - تضمن علاج عجز الميزان التجاري عبر رفع حجم الصادرات أو التوسع في الصناعة وإعادة فتح المصانع المغلقة لتقليل الواردات، أو تعظيم دخل القطاعات الخدمية من العملة الأجنبية. كما يعلم الصندوق أن مصر ستصرف أموال القروض على علاج عجز الموازنة ومنع انهيار الجنيه، لا على مشروعات تنموية إنتاجية، ثم تضطر للاستدانة مجدداً لتسديد أقساط ديون القروض القديمة بقروض جديدة. وأن مصر على وشك السقوط بدوامة الاقتراض المستمر التي سقطت بها دول عدة بإشراف الصندوق نفسه وخطته نفسها. كما يعلم الصندوق أن مصر فرضت ضريبة القيمة المضافة التي تقع على عاتق المستهلك بالضرورة بحكم كونها ضريبة غير مباشرة، مددت في

ببذل فيه الجيش جهداً مضاعفاً لاستئصال هذه الظاهرة وحماية الوطن من خطرها. ولو تبيننا أفكار المخرج خليل العنصرية لبات من المبرر بناء جدار حول بلدة عرسال التي يحتل الدواعش قسماً منها ولا زالوا يحتجزون عناصر من الجيش اللبناني فيها.

جاءت ردة الفعل الأولى المستنكرة والمستهجنة للأغنية من داخل مخيم عين الحلوة، إذ عبر اللاجئون عن استيائهم واحتجاجهم عليها. وكما كان لفعاليات مدينة صيدا دور في رفض بناء الجدار حول المخيم ينبغي أن يكون لهم دور مواز اليوم في مطالبة المحطة بالاعتذار للفلسطينيين. وتؤشر برامج «الكوميديا» المنحطة هذه إلى مستوى عال من العنصرية لدى شريحة

تسليم القرض في تشرين الثاني/ نوفمبر. واقتضت مصر من قطر وليبيا وتركيا. وخلال هذه الفترة وقع أول هجوم إرهابي ضخم على الجيش المصري في سيناء.

في فترة رئاسة عدلي منصور ثم السيسي: اقتضت مصر، من السعودية والإمارات وبقية دول الخليج ما عدا قطر، ما وصف بأنه «أكبر تدفق نقدي بتاريخ مصر»، فضلاً عن دعم مواد بترولية ووقود سداد أجل بقيمة 50 مليار جنيه (مع ملاحظة أن أرامكو جمعت العقود قبل قرض الصندوق مباشرة). و لم تكتف مصر فوق ذلك بقرض الصندوق، بل فاوضت جهات متعددة حول المزيد من القروض: البنك الدولي، البنك الأفريقي للتنمية، ألمانيا، الصين، أندونيسيا، قروض صغيرة من دول اليابان وكوريا الجنوبية والدول الاسكندنافية، طرح سندات للبيع في بورصات أجنبية. بمجموع قروض قد يصل إلى 40 مليار دولار (بحال حصول مصر عليها مجتمعة) لتتحول إلى ديون خارجية محتملة، فضلاً عن 53 مليار دولار على الأقل ديون خارجية قائمة. وخلال هذه الفترة تكثفت عمليات الإرهاب وترسخ وجوده كامر واقع في سيناء.

كان بإمكان واشنطن منع حلفائها وأدواتها من إقراض مصر. لكن عندما ينشر صندوق النقد الدولي فيلماً ترويجياً عن الاقتصاد المصري بعنوان «مصر... فرصة للتغيير»، ويصرح مسؤول في وزارة

يظن الكيبيون، داخل مصر وخارجها، انها اطلقت من مخططات تقسيمية (اف ب)



الداخلية اللبنانية. إن لهذه الأغنية مدلولات عنصرية بمنسوب عال يتنافى مع مفهوم الأمن وبناء الثقة التي يسعى الفلسطينيون واللبنانيون لبنائها. كما ترشح عن جهل المخرج بأن الدواعش لا يصنعون في المخيمات ولا هم متغلغلون فيها. فمخيم عين الحلوة كسائر مخيمات الجنوب محاط بحواجز للجيش اللبناني من كل جهة وتقوم هذه الحواجز بإجراءات أمنية مشددة، إذ تخضع الداخلين والخارجين من وإلى المخيم لعملية تفتيش مركزة، ناهيك عن كاميرات المراقبة التي تعمل على مدار الساعة. إن الادعاء الدائم بدخول أو وجود مجموعات إرهابية في المخيم هو بحد ذاته اتهام لمؤسسة الجيش بالتواطؤ مع هذه المجموعات في الوقت الذي

وهذا الجدار لن يعزز الأمن بل سيزيد المخاوف ويعتق الغربية ويضاعف البؤس والحرمان لقاطني المخيم. وهو غير مقبول إنسانياً ولا أخلاقياً ولا قانونياً حسب المعايير المحلية والدولية. وهو عار على لبنان. من جهة ثانية لا يعكس هذا الجدار واقع العلاقات اللبنانية الفلسطينية اليوم، فالمخيم مفتوح على جواره اللبناني بكل ما للكلمة من معنى يتفاعل معه ويؤثر ويتأثر فيه. فإضافة إلى علاقات المصاهرة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني وعن دور اللاجئين الفلسطينيين في الدورة الاقتصادية لمدينة صيدا والجوار، شهدت العلاقات الفلسطينية اللبنانية مؤخرًا تنسيقاً وتعاوناً أمناً ساهم في حل كثير من المعضلات في المنطقة وعلى الساحة

ببذل فيه الجيش جهداً مضاعفاً لاستئصال هذه الظاهرة وحماية الوطن من خطرها. ولو تبيننا أفكار المخرج خليل العنصرية لبات من المبرر بناء جدار حول بلدة عرسال التي يحتل الدواعش قسماً منها ولا زالوا يحتجزون عناصر من الجيش اللبناني فيها.

جاءت ردة الفعل الأولى المستنكرة والمستهجنة للأغنية من داخل مخيم عين الحلوة، إذ عبر اللاجئون عن استيائهم واحتجاجهم عليها. وكما كان لفعاليات مدينة صيدا دور في رفض بناء الجدار حول المخيم ينبغي أن يكون لهم دور مواز اليوم في مطالبة المحطة بالاعتذار للفلسطينيين. وتؤشر برامج «الكوميديا» المنحطة هذه إلى مستوى عال من العنصرية لدى شريحة

صغيرة من اللبنانيين. المؤسف أن غياب الرقابة عنها والسماح بيئها خطير جداً لأنه يتخذ من الاستهانة بكرامات الناس والمس بحقوقهم مادة وموضوعاً للضحك. ومن جهة ثانية يروج لنقافة عنصرية بين جيل الشباب، وبالتالي فإن الدولة اللبنانية مطالبة اليوم بإقامة جدران حول هذه الشريحة من اللبنانيين التي تنتزع قلوبهم عنصرية، وتفعيل الرقابة الأخلاقية على برامجهم الهابطة التي تشيع جواً من العنصرية مما يسيء إلى وجهه وسمعة لبنان الحضارية. وفي النهاية أعذر من الحمار الحقيقي لأنه يستطيع تمييز الجدار ويدرك بسهولة أنه يشكل عائقاً في دربه.

* كاتب فلسطيني